

## استثمار النحو في كتب تفسير القرآن الكريم بين التحليل الصوري والتحليل الوظيفي (الجزء الأول)

### Grammatical Investment in the Interpretation Books of the Holy Quran Between Formal Analysis and Functional Analysis (Part One)

\* الطيب دبة - Tayeb DEBBA

جامعة عمار ثليجي - الأغواط، الجزائر

Amar Thelidji University – Laghouat, Algeria

البريد الإلكتروني: [tayebdebba@gmail.com](mailto:tayebdebba@gmail.com)

نُشر في: 2025/06/30

قُبِل في: 2025/06/01

اسْتُئِم في: 2025/05/02

#### الملخص

يهدف هذا البحث إلى النظر في نصوص الاستثمار النحوي في كتب تفسير القرآن الكريم، وذلك من أجل المقارنة والتمييز بين ما يعود فيها إلى التحليل الصوري، وما يعود إلى التحليل الوظيفي. وغرضنا من وراء هذه المقارنة بيان مدى حاجة علم التفسير إلى التحليل الوظيفي دون التحليل الصوري؛ ذلك أن الأول يتعامل مع النصوص والملفوظات من حيث هي خطابات ذات أغراض تواصلية ذاتية، ودلالات مقامية مخصصة، وهو ما يستجيب لمقتضيات التفسير ولحاجاته البيانية المحتفية بحركية المعنى في تمثيل الوقائع، وفي إبراز خصوصيات التعبير القرآني، بينما لا يصيب الثاني حقائق المعاني وأعيانها، وإنما يظل منشغلا - في برجه العاجي - بدراسة قوالب النحو القارة وصوره النموذجية المجردة، ولا يكثر لمعاني النحو في تحقيقاتها الوظيفية، وفي تمثالاتها العينية الخاصة.

الكلمات المفتاحية: النحو العربي، تفسير القرآن الكريم، التحليل الصوري، التحليل الوظيفي.

\* المؤلف المراسل: الطيب دبة

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية / © 2025، المؤلفون. ينشرها: المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر.

نشر هذا المقال بموجب ترخيص المشاع الإبداعي رخصة المشاع الإبداعي غير التجارية والحفاظة للنسب (CC BY-NC) (<https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.ar>).

## ABSTRACT

*This research aims to examine the grammatical investment texts in the interpretation books of the Holy Quran in order to compare and distinguish between what goes back to formal grammatical analysis and what goes back to functional grammatical analysis. Our purpose behind the comparison of these two analyses is to show the extent to which the science of exegesis needs functional analysis rather than the formal one, as the former deals with texts and words in terms of discourse with communicative purposes and specific contextual connotations, which responds to the requirements of exegesis its graphical needs that respects the movement of meaning in representing facts and in highlighting the peculiarities of the Quranic expression, while the latter does not affect the facts and objects of meaning, but rather it restricts its subject to the study of static patterns of grammar and its abstract typical forms, and it neglects the meanings of grammar in its functional actualizations, and in its particular concrete representations.*

**KEY WORDS:** Arabic grammar, interpretation of the Holy Quran, formal Analysis, functional Analysis.

---

\* Corresponding author: Tayeb DEBBA

## - مقدّمة

يتعرّض هذا البحث للمقارنة بين إجراءات التحليل الصوري وإجراءات التحليل الوظيفي في جهود الاستثمار النحوي التي اعتمدها المفسرون في كتبهم، وفي غضون ذلك سنعمد إلى المقارنة بين فريقين من المفسرين؛ فريقٍ اختار أصحابه أن يقفوا، في استثمار النحو، عند تحليل صورته ونماذجه؛ ولئن أثر بعضهم الإفاضة في بيان مسائله، فقد اكتفى آخرون منه بالإشارة المقتضبة والتعليق الوجيز، وفريقٍ بلغ من احتفائه بالنحو أن تجاوز نماذجه التحليلية إلى دلالاته الوظيفية، وذلك بغرض استثمارها في الكشف عن مختلف المعاني التي يمكن أن تتضمنها الآيات، وفي تتبع أسرارها ولطائفها، وخصائصها التعبيرية. وللمضيّ في هذا المسعى حدّد البحث مشكلته في جملةٍ من الأسئلة سيحاول أن يجيب عنها في غضون معالجته لموضوعه:

- كيف تعمل آلية الاستثمار النحوي في كل من التحليل النحوي الصوري والتحليل النحوي الوظيفي؟

- ما هي الخلفيات الفكرية والمبّررات المنهجية التي دفعت كلّ فريق من المفسرين إلى اعتماد هذا التحليل أو ذاك؟

- وإلى أي مدى يمكن الإفادة من التحليلين في خدمة التفسير؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة سنعمد إلى المقارنة بين الجهود النحوية لدى فريق المفسرين المتبنين للتحليل الصوري والجهود النحوية لدى فريق المفسرين المتبنين للتحليل الوظيفي، وسنستعين باستعراض بعض الأمثلة والنماذج ممّا تقدّمه كتب التفسير، لدى كل فريق، من استثمارات نحوية، وتخرجات إعرابية في تفسير آي القرآن الكريم. ومن جوانب الأهمية في هذا البحث أنه يسعى إلى التتبع التاريخي لجهود الاستثمار النحوي في كتب التفسير، وإلى النظر في خلفياتها المنهجية هل كان الاعتماد فيها على التحليل الصوري أو على التحليل الوظيفي، وإلى الكشف عن مدى إفادتها من توجهات النحو وتحليلاته في خدمة تفسير القرآن.

ولتأطير هذا المسعى وضع الباحث جملة من الأهداف هي كالآتي:

- بيان وجوه الاختلاف بين التحليل النحوي الصوري والتحليل النحوي الوظيفي، لا سيما في كتب التفسير.

- معرفة أي التحليلين هو أنسب لتفسير نصوص القرآن الكريم، وأصلح للكشف عمّا تحتمله من أغراض التعبير، ووجوه المعاني، ولطائف البيان.

- الوقوف على نتائج الاستثمار النحوي في كتب التفسير المعتمدة لمنهج التحليل الصوري، وكتب التفسير المعتمدة لمنهج التحليل الوظيفي؟

ويتأسس المعمار المنهجي لهذا البحث على معالجة محورين اثنين: الأول نظري، نستهلّه بتعريف مفهومَي التحليل الصوري والتحليل الوظيفي، ثم نعمد فيه إلى استعراض تقابليّ لآلية العمل اللساني في كلٍّ من هذين التحليلين في اللسانيات الحديثة ثم في التراث اللغوي العربي، والثاني تطبيقي، نتعرض فيه لجوانب الاستثمار النحوي التي يتمظهر بها هذان التحليلان في كتب التفسير. ولتنفيذ هذه الخطة اختار الباحث أن يعتمد منهجيتي التحليل والمقارنة؛ فالتحليل

لبيان المواقف التي يتبناها كل فريق من المفسرين فيما يقدمه من استثمار نحوي في تفسير آي القرآن، أما المقارنة فهي بين فريق المفسرين الذين يعتمدون التحليل الصوري وفريق المفسرين الذين يؤثرون اعتماد التحليل الوظيفي؛ والغرض من هذا المقارنة النظر في أي التحليلين أكثر خدمة لتفسير كتاب الله.

أما الدراسات السابقة لموضوع البحث، فبعد اطلاعنا على بعضها مما توَّسَّمنا فيه السبق لتناول علاقة النحو بالتفسير لم نجد من بينها ما يتعرض لموضوع المقارنة بين التحليل الصوري والتحليل الوظيفي في مباحث استثمار النحو في كتب التفسير. ومع ذلك فقد أفدنا مما ورد في بعض هذه الدراسات من مباحث توَّصَّلنا، بالنظر فيها، إلى الاطلاع على أهمية دراسة النحو في كتب التفسير، وإلى الوقوف على جوانب الاختلاف بين المحتفين بالنحو من المفسرين وبين غير المكتثرين له منهم، وقد كان أكثر ما أفدناه منها استخراج الأمثلة والنماذج الدالة على منحى المدارس النحوية لأي القرآن، وبتأملنا في هذه الأمثلة استطعنا أن نقف على معطيات المقارنة بين المنظور الصوري والمنظور الوظيفي للدراسة النحوية في كتب التفسير. ومن أهم هذه الدراسات التي أفدنا منها:

- النحو في كتب التفسير، لإبراهيم عبد الله رفيده (الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا).

- الصغبر محمد أحمد، الأدوات النحوية في كتب التفسير (دار الفكر، سوريا).

- التفسير النحوي للقرآن الكريم عند الزمخشري، لسليمان بن علي (دار الكتب العلمية، لبنان).

## - أولاً: القسم النظري

### 1. التحليل الصوري والتحليل الوظيفي في الدراسات اللسانية الحديثة

ترجع مبادئ التحليل الصوري لتراكيب اللغة، في الدراسات الحديثة، إلى النظريات اللسانية المقتفية آثار سوسير - Saussure (1857-1913)<sup>1</sup> تلك التي تحتفل بدراسة البنى النموذجية للوحدات والتراكيب، وتسعى إلى تتبع أقسامها وتصنيفاتها بالنظر إلى ما تفضي إليه علاقاتها من مبادئ وقوانين. وفي اللسانيات الحديثة "يُعدُّ مصطلح الصورة (Form)، بالمفهوم السوسيري، مرادفاً لمصطلح البنية (Structure) ومقابلاً للمادة (Substance): فإذا كانت المادة هي الواقع الدلالي أو الصوتي (الكتلة غير المُبَيَّنَّة) فالصورة هي التقسيم النوعي الجاري على تلك الكتلة عديمة الشكل، والمستمدُّ من نظام العلامات [...] ومن هنا فصورة لغة ما تعبر عن نفسها من خلال العلاقات التي تتبادلها الوحدات فيما بينها" (Dubois, 2007, p.209).

وإذا كانت الصورة تتقابل مع المادة تقابلاً مجملاً مثلما هو وارد في المفهوم السوسيري، فإننا نجد لها -خلال محطات لاحقة في المسار التطوري لللسانيات الحديثة- قد اتخذت صياغات تقابلية تبدو أعمق طرحاً، وأنضج رؤية، وأكثر إيغالاً في وصف ظواهر اللغة وتفسيرها؛ نذكر من هذه الصياغات ما تناوله أ. ديكرود - O.Ducrot (1930-2024) حينما دعا، في "لسانيات التلفظية"، إلى التفريق بين الملفوظ (Utterance)، وهو ما يعتبره محلاً للتمثيل الصوري للغات والتلفظ

(Enunciation) الذي يبرز فيه واقع النشاط اللغوي وفاعليته (Ducrot, 1984, pp.69-73)، وما تناوله إ. بُنفيست- Benveniste (1976-1902) مفرقا بين الصورة (Form) والمعنى (Sense) من حيث هما كيفيتان لوجود اللغة؛ ذلك أن الصورة تتعلق بدراسة اللغة في مستواها السيميائي حيث لا صلة للفظ إلا باللفظ، بينما يتعلق المعنى بدراسة جمل اللغة وتراكيبها في مستواها الدلالي بوصفها حدثا استعماليا تُدرس فيه الألفاظ من جهة ما تتضمنه من معان وأغراض، ومن جهة ما تحيل إليه من مراجع (Référénts) وظروف في محيط الخطاب (Benveniste, 1995, vol.2, p.217).

وقد يبرز التقابل بين الصورة والمادة من خلال التفريق بين صنفين للمعنى اللغوي على غرار ما قام به ر. إليوارد- R. Éluerd (1940، -) في مقولة له تختزل جميع أنواع المعنى اللغوي حيث يقول: "يجري المعنى على مستويين اثنين: فهو إما أن يجري ضمن لعبة الاختلافات داخل نظام من العلامات، وإما أن يجري ضمن علاقة مرجعية بالعالم الخارج عن المدى اللغوي (extralinguistic world)" (Eluerd, 1987 vol.1, p.143).

ولعلّ من أبرز الصياغات التقابلية التي ظهر فيها استثمار مفهوم الصورة (Form) بوضوح مقابلتها لمفهوم الوظيفة (Function)؛ وإذا كانت لسانيات سوسير لا تبدي فرقا واضحا بين الصورة والوظيفة فإن لسانيات إ. ساپير- E. Sapir (1939-1884)، على العكس من ذلك، قد ميّزت بينهما مانحةً الصورةً الأولوية على الوظيفة، ومقررةً أن موضوع اللسانيات هو دراسة الصور، وأن من الواجب دراسة صور اللغة بوصفها نظاما، بغض النظر عن الوظائف التي ترتبط بها (مونان، 1982، ص.88).

وإذا كان مفهوم الصورة واضحا ومحددا في دراسات البنيويين، وكذا في دراسات التوليديين؛ وذلك من حيث هو مرادفٌ لمفهوم البنية، وثمرّة لعلاقتها اللسانية فإن الوظيفة مفهوم انسيابي مائع ليس له حدود واضحة ومعالم؛ إذ لا نكاد نجد من اللسانيين المحدثين من لا يحتفل به، ولا يبحث في شؤونه؛ ولذلك فهو متنوع الدلالة متعدد الاتجاهات ينطلق منه اللسانيون من مختلف مذاهب علم اللسان الحديث (البنيوي والتوليدي والتداولي) ولكن بأغراض وتوجهات منهجية وإبستمولوجية مختلفة، وأحيانا متناقضة. ولعلّ من أفضل ما يدلّ على ميوعة مفهوم الوظيفة الاصطلاح على تسمية اللسانيات البنوية الأوروبية - التي هي مظنة الدراسة الصورية ونموذجها - باللسانيات الوظيفية.

وهنا سمة في اللسانيات البنوية ينبغي بيانها مفادها أن التحليل الوظيفي في نظرياتها إنما يكتفي بمتابعة الوظائف في صورها الماثلة في الألفاظ والمباني، ولا يقوم على مراعاة المعاني في تلويناتها التعبيرية المختلفة، ولا في تحقيقاتها المادية المتصلة بمقاصد الكلام ومقاماته كما هو الحال في النظريات التداولية، أو في نظرية النحو الوظيفي (ديك والمتوكل). وعلى هذا فإن التحليل الوظيفي الذي نعينه ونعتني بدراسة معايير النحوية في كتب التفسير لا يمكن أن تستوعبه معطيات الدراسة الوظيفية لدى البنيويين الأوروبيين، ذلك أن اعتناء اللسانيات البنوية الأوروبية بالوظيفة لا يصدر إلا عن تفكير صوري مجرّد لما يمكن أن تحمله الوحدات والتراكيب من قيم، ولما يمكن أن تؤديه من أدوار لسانية يُستعان بها في تصنيف بناها، وترتيب نماذجها على ما تقتضيه علاقات النظام وقوانينه. ولذلك نعتّم أحمد المتوكل (1944، -)

بالوظيفية الضعيفة، وهذا في مقابل الدراسة الوظيفية، في نظريات النحو الوظيفي وفي اللسانيات التداولية، تلك التي نعتمها بالوظيفية القوية لكونها تحتفي، في دراسة ظواهر اللغات، بجوانبها التداولية التي من شأنها أن تحدّد خصائص البنية وتوجهها (المتوكل، 1989، ص.40).

وبالاستناد إلى مقتضيات المقارنة بين الدراسة اللسانية الصورية (ممثلّة فيما تقدّمه النظريات البنوية) والدراسة اللسانية الوظيفية (ممثلّة فيما تقدّمه النظريات التداولية، ونظرية النحو الوظيفي) يبدو أن من أبرز السمات المنهجية الفارقة بينهما أن الدراسة الصورية تقوم على المنهج التحليلي (analytical method)<sup>2</sup> (Dubois, 2007, p.36)؛ مكتب تنسيق التعريب، 2002، ص.13) بينما تقوم الدراسة الوظيفية على المنهج التركيبي (synthetic method)؛ فأما التحليلي فهو منهج يقتضيه البحث في بنى الوحدات والتراكيب وصورها استناداً إلى "أن صورة وحدة لسانية ما تتحدّد بقدرتها على أن تتجزأ إلى مكونات مستوى أدنى" (Dubois, 2007, p.209)؛ وبذلك تكون قابلة للتحليل من أجل تحديد مكوناتها وأصنافها النموذجية وبنائها الجامعة؛ وهو ما يفضي إلى دراستها لا بما تدل عليه من وقائع وأعيان ودلالات خاصة، ولكن بما تمثله من صور نموذجية مطّردة يتشكل منها نظامها البياني القارّ. وأما المنهج التركيبي (Dubois, 2007, p.36) في الدراسة الوظيفية فهو منهج يراعي دراسة مستويات المعنى من جهة ما يفضي إليه التآليف فيما بين الوحدات، وذلك استناداً إلى "أن معنى وحدة ما يتحدّد من خلال قدرتها على الاندماج في وحدة من مستوى أعلى" (Dubois, 2007, p.209). والواقع أن الحاجة إلى المنهج التركيبي في الدراسة الوظيفية إنما تقتضيها صياغة الملفوظات بما يُثمر المعاني الكلية أو معاني الأساليب؛ وهو ما لا يتحقق بمجرد نظر الدارس في الصياغات النحوية المبنوية للملفوظات الكلام، وإنما بمراعاته ما يتصل باستعمالها من ظروف مقامية، وخصوصيات تعبيرية، ولما يوجّه دلالتها من أغراض ومقاصد.

وهناك عدد غير قليل من النظريات اللسانية الحديثة التي اختار أصحابها دراسة المعاني على هذا الوجه من التحليل الوظيفي المحتفي بأساليب الكلام في معانيها الكلية التركيبية؛ نذكر منها: نظرية النحو الوظيفي لدى سيمون دك- Simon Dik (1940-1995) وأحمد المتوكل، والنظرية النظامية لدى م. هاليداي- M. Halliday (1925-2018)، والنظرية التلفظية لدى بنفنست وديكرو، ونظرية أفعال الكلام لدى ج. أوستين- J. L. Austin (1911-1960) وج. سيرل- J. Searle (1932- )، ونظرية تداوليات التخاطب لدى ب. جرايس- P. Grice (1913-1988)، وغيرها من النظريات التي لا تكتفي بدراسة بنى الكلام في تشكلاتها الصورية المجردة، بل تمضي إلى دراسة تحقيقاتها المتصلة بالمعاني وبأغراض الاستعمال وظروفه. وقد نضيف إلى هذه النظريات مبادئ النحو الوظيفي لدى تمام حسان (1918-2011)، تلك التي أعدّها لدراسة القرائن في النحو العربي بعد أن استلهمها من كتابات الجرجاني ومن النظرية السياقية في أعمال ج. فيرث- J. Firth (1890-1960)<sup>3</sup>؛ فتمام، في هذه الدراسة، ينتقد النحو القائم على التحليل، ويقترح مجاوزته إلى نحو يحتفي بالتراكيب، وبما تتضمنه من معان كلية وأساليب. أو بعبارة أخرى هو يدعو "إلى الانتقال بالنحو العربي من نحو المفردات إلى نحو التراكيب، ومن "نحو أجزاء الجملة" إلى "نحو الجملة" (مصلوح، 2004، ص.208).

ويلاحظ المطلع على الأعمال اللسانية لهذه النظريات الوارد ذكرها في الفقرة السابقة -على اختلاف نعوتها، وتباين توجُّهاتها- أنها تشترك في تبنيها لمنهجية واحدة هي منهجية المقاربة الوظيفية (functional approach)، تلك المقاربة التي تؤسس للنظر إلى اللغة على أنها "أداة تُسخر لخدمة التواصل داخل المجتمعات البشرية. من هذا المنظور تُعدُّ العبارات اللغوية، مفردات كانت أم جملا، وسائل تُستخدم لتأدية أغراض تواصلية معينة، وتُقارَب خصائصها البنوية على هذا الأساس" (المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي. الأصول والامتداد، 2006، ص.20).

## 2. التحليل الصوري والتحليل الوظيفي في التراث اللغوي العربي

لعلَّ أول ما يتبادر إلينا عند المقابلة بين الدراسة الصورية والدراسة الوظيفية في التراث اللغوي العربي الانتباه إلى المقابلة والتمييز بين علم النحو بوصفه مجالا لنموذج الدراسة الصورية في أرقى مظاهرها، وذلك ضمن اشتغاله بنظرية العامل، وبين علمي البلاغة والأصول من حيث هما نشاطان معرفيان تقوم خلفيتهما المنهجيتان على توجيه الدراسة إلى النظر في معاني الجمل والتراكيب، وفي أساليب البيان العربي بما يتجاوز المعطيات اللفظية للخطاب إلى الاحتفاء بمعانيه وظروفه ومقاصد مستعمليه.

ويمكن لثنائية التحليل الصوري والتحليل الوظيفي أن تتمظهر - في التراث اللغوي العربي- عبر العديد من الثنائيات المقاربة لها؛ نذكر منها، على سبيل المثال، ثنائية "المعنى الحقيقي والمعنى غير الحقيقي" التي يشتغل بها علماء البلاغة في دراسة أساليب الإنشاء، وثنائية الأصل والفرع من خلال بعض تمثلاتها في دراسة التراكيب عند النحاة، وثنائيات: الوضع والاستعمال، والمعنى الأصلي والمعنى التابع، والدلالة التصورية والدلالة التصديقية، وغيرها مما يشتغل بها علماء الأصول في مباحث الألفاظ.

ويمكن لمن يطالع كتب البلاغة أن يتبين كيف استطاع البلاغيون أن يدرسوا مستويات التحليل الوظيفي فيما يسمونه بالأغراض غير الحقيقية لا سيما في دراسة أساليب الإنشاء؛ فهم حينما يدرسون أسلوب الأمر، مثلا، يبتدئون حديثا عابرا عن صيغته اللفظية المجردة، وعن دلالاته الأصلية، ثم يميلون إلى استقراء الشواهد يتبعون، في أمثلتها، ما يخرج فيه أسلوب الأمر من دلالاته الأصلية الحقيقية الدالة على طلب الفعل على وجه الاستعلاء إلى دلالات أخرى فرعية، وغير حقيقية تقتضيهما أغراض الكلام بحسب مناسبة المقام، وهذه الدلالات الفرعية هي موضع اهتمامهم، ومجال دراستهم؛ يقول القزويني: "ثم إنها أعني صيغة الأمر قد تستعمل في غير طلب الفعل بحسب مناسبة المقام كالإباحة كقولك في مقام الإذن: جالس الحسن أو ابن سيرين [...] أو التهديد كقولك لعبد شتم مولاه وقد أدبه: اشتم مولك، وعليه ﴿أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾، والتعجيز كقولك لمن يدعي أمرا تعتقد أنه ليس في وسعه: افعله، وعليه ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾، والتسخير نحو ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [...] والدعاء إذا استعملت في طلب الفعل على سبيل التضرع نحو ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾" (القزويني، د.ت، ص.ص. 84-85).

وهناك، لدى الأصوليين، العديد من الثنائيات، نذكر منها: الوضع والاستعمال، ودلالة المنظوم ودلالة اللا منظوم، والدلالة التصويرية والدلالة التصديقية، والدلالة الأصلية والدلالة التابعة، وهي ثنائيات يشتغل بها علماء الأصول في مباحث الألفاظ، ويبدو واضحاً، في عملهم بها، استثمارهم لمبدأ التحليل الوظيفي، ولعلنا نكتفي، ههنا، بواحدة منها هي ثنائية الدلالة الأصلية والدلالة التابعة؛ ومفاد المقابلة بين الدالتين أن الأولى تقوم على تحديد نموذجي قار بينما تبدو الثانية مرتبطة بحركية الأداء الوظيفي، وأثراً محصلاً لمقاصد الكلام ولتوجيهاته السياقية؛ وللشاطبي (ت.790هـ) نص يقدم فيه بياناً لهاتين الدالتين يستعرض فيه آليتين متقابلتين في أداء المعاني يقول فيه: "للغة العربية - من حيث هي ألفاظ دالة على معاني - نظران: أحدهما: من جهة كونها ألفاظاً وعبارات مطلقة، دالة على معاني مطلقة، وهي الدلالة الأصلية. والثاني: من جهة كونها ألفاظاً وعبارات مقيدة، دالة على معاني خادمة وهي الدلالة التابعة" (الشاطبي، ج.2، ص.51).

فإذا كانت الجهة الأولى (الدلالة التابعة) لا تحتفي بغير ورود الملفوظ بمعناه المطلق من حيث هو مجرد إخبار تُحصّله العبارة وحدها فإن الدارس، في الجهة الثانية، يتعرّض للوجوه الوظيفية التي يقصد فيها استعمال الملفوظ على أحد وجوه المرادة في سياق الكلام؛ وذلك "بحسب المخبر، والمخبر عنه، والمخبر به، ونفس الإخبار، في الحال والمساق، ونوع الأسلوب من الإيضاح، والإخفاء، والإيجاز، والإطناب، وغير ذلك" (الشاطبي، ج.2، ص.51).

ومع أن الأصوليين يهتمون بدراسة الدالتين معاً إلا أن عنايتهم تتّجه في جانبها الأكبر إلى الدلالة التابعة، وهي الدلالة التي تقارب - في ضوء الاصطلاحات اللسانية الحديثة - الدلالة الوظيفية حيث المعاني في تمثيلاتها التواصلية المتحققة في سياقات الخطاب؛ ويرجع السبب في توجيه الاهتمام بالدلالة لدى الأصوليين على هذا النحو إلى "أن أحكام التشريع ليست نصوصاً لغوية تفهم على أساس من قواعد النحو، وأساليب البيان فحسب، بل هي قبل كل شيء تمثل "إرادة المشرع" من التشريع، وما تستهدف من غاية" (الدريني، 1997، ص.48). فالغرض الأخير في بحث الأصولي هو استنباط الحكم من خطاب فعلي حقيقي هو كلام الله الموجه إلى عباده المكلفين. ومن هنا كان "النحو الذي يجب معرفته عند الأصوليين [...] ليس هو ما يقتصر على (اختلاف أواخر الكلم إعراباً وبناءً)، وإنما هو ما اشتمل عليه كتاب سيبويه مما يساعدهم على فهم مقاصد العرب" (جمال الدين، د.ت، ص.30).

أما في التراث النحوي العربي فيمكن القول إن كتب النحاة - في أغلبها - لا تعرف التحليل الوظيفي ولا تحفل به، ذلك أن منهج دراستها للنحو إنما يقوم أساساً على الاعتناء بنظرية العامل، وهي النظرية التي أدت دورها بامتياز في تمثيل الدراسة الصورية؛ فمبادئ البحث النحوي لدى النحاة لا تكاد تغادر قوالب النظر اللفظي القائم على التحليل الصوري المبتنئ؛ ذلك أنهم "يترجّح نظرهم في جانب الألفاظ" (الزركشي، 1992، ص.49) لا في جانب المعاني، وإن نظروا في المعاني فمن جهة صلتها بالألفاظ، ومعلوم أن اقتصار النظر على الألفاظ لا يُسلم إلى دراسة الوظائف في بعدها الاستعمالي التواصلية. ويبدو أن تمسك النحاة بدراسة الألفاظ على هذا النحو يرجع إلى جملة من الأسباب نذكر ما يلي:



- اتجاه حركة التقعيد لدى النحاة إلى تنظيم المباني بالنظر في صيغها وأشكالها وعلاماتها، وذلك حفاظاً على كتاب الله من اللحن، ورغبةً في تعليمه للأعاجم، إذ لا يمكن أن يُتصدى لظاهرة اللحن إلا بأن يُسلط نظر النحاة على الألفاظ وصورها لا على المعاني وتحقيقاتها.

- تحديدهم لموضوع علم النحو بأنه "الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء" (الصبان، 1900، ج.1، ص.15)، بل الإعراب هو الغاية العظمى التي يسعى إليها النحاة؛ يقول الرضي (ت.686هـ): "المقصود الأهم من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب، لتَوْقُف الكلام على الكلمة تَوْقُف المركب على جزئه" (الإسترايازي، 1985، ج.1، ص.7). إن في هذا الكلام لإشارةً إلى انصراف النحاة إلى الاحتفاء بالمباني وتنظيمها على هدي من التفكير الصوري القائم على نظرية العامل.

- انصراف أغلب كتب النحو - وكتب المتأخرين منها على وجه الخصوص - عن الاحتفاء بالمعاني؛ فقد ظلت دراسة المعاني فيها متروكة مهمشة، ولم تحظ بمثل ما حظيت به دراسة المباني، وأكثر اهتمامها هو بالنظر في العلامات الإعرابية وفيما تدل عليه من معانٍ فردية ماثلة في أحكام النحو وأبوابه دون المعاني التركيبية الكلية للجمل والأساليب.

- المغالاة في التحليل التقديري لوحدات الجملة وتراكيبها إلى درجة التعسف أحياناً والاحتكام، في ضوء مبدأ القياس النحوي، إلى البناء الصوري للجمل ولو كان فيه تغيير المعاني وتحريفها. وقد قاد النحاة هذا الموقف إلى إهدار الشواذ ولو صحّت نسبتها إلى كلام العرب.

ومن الثنائيات التي تُبرز مدى اهتمام النحاة بمبادئ الدراسة الصورية النموذجية ثنائية الأصل والفرع التي يرجع إليها النحاة في صياغة نظرية العامل لا سيما في مستوى التراكيب، وبينون علمياً دراستهم لقضايا النحو وأصوله. ويبدو أن من أبرز التوجهات المنهجية التي يستثمر النحاة في ضوءها ثنائية الأصل والفرع تفريقهم بين أصول الأبنية النحوية التي يجعلونها غرضاً جوهرياً في دراستهم، وبين فروعها التي لم تحظ من عنايتهم بمثل ما حظيت به الأصول، بل يعدونها دائماً أقلّ شأناً منها وأدناها منزلة، وقد ذكروا ذلك صراحةً في مقولة لهم مفادها "أن الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول" (الأنباري، د.ت، ج.1، ص.185).

وبشيء من التأمل في كتب النحاة يتبين أن أكثر ما قد يرد فيها من الفروع إنما يتمثل فيما تحتمله التراكيب من وجوه لفظية متغيرة تستدعي التحليل الوظيفي؛ وفي مقدمتها التراكيب الدالة على مختلف أساليب الكلام: كالحذف، والنفي، والاستفهام، والتوكيد، والتقديم والتأخير، والوصل والفصل، والخبر والإنشاء، وغيرها من الأساليب والظواهر التي انصرف عنها النحاة - في ظل انكفاءهم على دراسة نماذج البنية اللفظية وصورها - وتركوها للبلاغيين ضناً بها، واستصغارا لشأنها في دراستهم، وفي ظنهم أنها لا تنتهي إلى النحو، ولا تمثل موضوعاً من موضوعاته؛ وكتبهم "قديمها وحديثها صبّت جلّ اهتمامها على الأحكام، وأما ما يتعلق بالمعاني فلم تُعن به العناية اللازمة" (السامرائي، 2014، ج.1، ص.5)؛ يقول

تمام حسان معلقا على هذا الموقف التعسفي لدى النحاة: "ولقد يسيء النحاة في بعض الحالات فهنّ دلالات الإعراب بسبب تمسكهم بفكرة العامل دون نظر إلى القيم الأسلوبية للجملّة" (حسان، 2000، ص.21).

غير أن النحاة لم يكونوا على موقف واحد إزاء وظائف النحو ومعانيه؛ فإذا كان المتأخرون منهم قد أهدروها ولم يلتفتوا إليها في مباحثهم فقد كان لها، لدى سيبويه (ت.180هـ) ومن معه من متقدمي النحاة، حظ معتبر من البحث والاهتمام. والذي يقرأ كتاب سيبويه يلاحظ اهتماما كبيرا بالتقعيد للأبواب النحوية ولما يتصل بها من الأشكال والمباني في ضوء نظرية العامل وظاهرة الإعراب، لكنه في الوقت نفسه نجده قد "أورد في كتابه أبوابا تنبئ عن فهمه لعلاقة النحو بالمعنى، ك (باب اللفظ للمعاني) التفاتا واضحا إلى الكثير من ظواهر اللغة المتصلة بالمعنى مثل التقديم والتأخير، والحذف، والاستفهام، والخبر، والوصل والفصل، وغيرها من الأساليب التي يدعو فيها سيبويه إلى مراعاة المخاطب من خلال ما يستعمله المتكلم للتعبير عن معانيه فيما يخرج بالكلام عما وُضع له. وقد نضيف إلى جهود الأولين في الالتفات إلى المعنى ما قدّمه بعض المتأخرين من مواقف ردّوا بها الاعتبار لدراسة المعنى كالذي فعله ابن هشام (ت.761هـ) في المعنى، وابن جني (ت.393هـ) في الخصائص، والجرجاني (ت.471هـ) في الدلائل.

ويمكن القول إن أبرز من دعا، من القدامى، بوضوح إلى مراعاة المعاني في دراسة النحو، وردّ إليها اعتبارها هو عبد القاهر الجرجاني، وذلك في كتابيه: "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة"، وقد ضمّتهما خلاصة فكر دقيق ورأي ثاقب لنظرية جديدة في دراسة النحو العربي تجعل غاية بحثها دراسة المعنى في التراكيب النحوية، وقد سُمّيت فيما بعد بنظرية النظم (أو نظرية التعليق)؛ ومفاد الفكرة التي تقوم عليها هذه النظرية "أن مدار أمر النظم على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه" (حسان، 2000، ص.132).

ومن نصوص الجرجاني في بيان أهمية الاحتفاء بالمعاني قوله: "وليت شعري هل كانت الألفاظ إلا من أجل المعاني؟ وهل هي إلا خدم لها ومصرفة على حكمها؟ أو ليست هي سمات لها، وأوضاعا قد وُضعت لتدل عليها؟ فكيف يُتصور أن تسبق المعاني وأن تتقدمها في تصور النفس؟" (الجرجاني، 2002)، وقوله منتقدا النحاة في إهمالهم أغراض التقديم والتأخير ومعانيه: "ولا تزال ترى شعرا يروك مسمعه، ويلطّف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطّف عندك أن قدّم فيه شيء، وحوّل اللفظ عن مكان إلى مكان [...] وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال إنه قدّم للعناية، ولأن ذكره أهمّ، من غير أن يُذكر من أين كانت تلك العناية، ولمّ كان أهمّ. ولتخيّلهم ذلك، قد صغر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم، وهوّنوا الخطب فيه، حتى إنك لترى أكثرهم يرى تتبعه والنظر فيه ضربا من التكلف [...] وكذلك صنعوا في سائر الأبواب؛ فجعلوا لا ينظرون في الحذف والتكرار، والإظهار والإضمار، والفصل والوصل، وفي نوع من أنواع الفروق والوجوه" (الجرجاني، 2002، ص.ص148-150).

وقد بلغ من وجهة دعوة الجرجاني إلى مراعاة المعاني في التحليل النحوي أن وجدت صدى كبيرا في بعض كتب التفسير التي عمد أصحابها إلى استثمار نظريته في توسيع النظر النحوي، وفي استغلال أبعاده الوظيفية في الكشف عن معاني الآيات وأغراضها، وعن خصوصياتها البيانية التعبيرية؛ ويأتي في مقدمة هذه الكتب مثلما سنبيّنه في القسم التطبيقي: "الكشاف" للزمخشري (ت.538هـ)، و"مفاتيح الغيب" للفخر الرازي (ت.606هـ)، و"البحر المحيط" لأبي حيان الأندلسي (ت.745هـ)، و"الدر المصون" للسمين الحلبي (ت.756هـ).

## - ثانيا: القسم التطبيقي

### 1. أثر النحو في تفسير القرآن الكريم

لنحو بأي القرآن الكريم صلة وثيقة، وله فيها حضور قوي وأثر بارز؛ فهو آلة بيانها، ومفتاح مغاليقها، وعليه يُعتمد في فهم نصوصها، وإليه يُرجع في تأويل دلالاتها وتوجيه احتمالاتها؛ قال الجرجاني يردّ على من زهد في النحو: "وأما زهدهم في النحو، واحتقارهم له، وإصغارهم أمره، وتهاونهم به؛ فصنيعهم في ذلك [...] أشبه بأن يكون صداً عن كتاب الله، وعن معرفة معانيه. ذاك لأنهم لا يجدون بدا من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه؛ إذ كان قد عُلم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها" (الجرجاني، 2002، ص.87). وقال العكبري يشيد بفضل النحو في القرآن: "وأقوم طريق يُسلك في الطريق إلى معناه، ويُتوصّل به إلى تبين أغراضه ومغزاه، معرفة إعرابه واشتقاق مقاصده من أنحاء خطابه، والنظر في وجوه القراءات المنقولة عن الأئمة الأثبات" (العكبري، د.ت، ج.1، ص.1). ولا نكاد نجد، من القدامى والمحدثين، من ينكر فضل النحو في القرآن، بل إن نصوصهم لتشهد بإجماعهم على أنه لا مندوحة عن النحو لدى أي مُقبل على القرآن يبتغي فهم نصوصه، أو تفسير آيه، أو استنباط أحكامه. أما كتب التفسير فلا يجد المطلع على نصوصها إلا ما يحمله على الظن أن معانيها لا تُستخلص بغير هدي من نحو العربية، ومما يقتضيه منطق من تصريف في مباني الألفاظ، ومن وجوه في دلالات التراكيب وفي إعرابها، إن على وجه السليقة والفطرة، أو على وجه الإدراك العلمي لقوانين النحو واصطلاحاته.

ولمّا كان المسلمون، في جيل الصحابة وأجيال التابعين لهم في القرنين الأولين، يتعاطون النحو على السليقة الصافية، ويفهمون نصوص القرآن على ما تقتضيه معرفتهم الفطرية بلسان العرب فقد جاء تفسيرهم بسيطاً مباشراً، يختزل المعنى اختزالاً، وتكفي فيه الإشارة الموجزة، ويقوم على إدراكهم الحدسي لمعاني النحو وعلاقاته. ذلك أن "القرآن إنما نزل بلسان عربي في زمن أفصح العرب، وكانوا يعلمون ظواهره وأحكامه" (السيوطي، 2008، ص.760). وقد اشتهر بالتفسير من الصحابة عشرة: الخلفاء الراشدون، وأبي بن كعب (ت.30هـ)، وابن مسعود (ت.32هـ)، وأبو موسى الأشعري (ت.44هـ)، وزيد بن ثابت (ت.45هـ)، وابن عباس (ت.68هـ)، وعبد الله بن الزبير (ت.73هـ) (السيوطي، 2008، ص.783)، ومن أشهر المفسرين من التابعين سعيد بن جبير (ت.95هـ)، ومجاهد بن جبر (ت.104هـ)، وعكرمة مولى ابن عباس (ت.105هـ)،

وعطاء بن أبي رباح (ت.114هـ)، ومقاتل بن سليمان (ت.150هـ)، وسفيان الثوري (ت.161هـ). وأهم سمة في تفاسير هذه المرحلة أنها تعتمد التفسير بالمأثور. وقد بيّن العلماء أن التفسير بالمأثور إنما يقوم على بيان المراد من الآية بالقرآن، وبالسنة، وبأقوال، الصحابة، وأقوال التابعين (الزرقاني، 1995، ج.2، ص.12).

وأما في عهد الأجيال اللاحقة حيث كثرت الوافدون على الإسلام من غير العرب، وضعفت سليقة البيان العربي، وتفشّى اللحن، وصار للعربية علم ينتحي سمتها ويُقعد لها القواعد والقوانين فقد قامت الحاجة، في تفسير آي القرآن الكريم، إلى أحكام النحو وقوانينه، لتفهم بها معانيها، وتدرك بها مراميها، ويُنظر في وجوه ما تحتمله ألفاظها ومبانيها. يقول أبو حيان الأندلسي: "وكانت تأليف المتقدمين أكثرها إنما هي في شرح اللغة، ونقل سببٍ ونسخ وقصص، لأنهم كانوا قريبي عهدٍ بالعرب وبلسان العرب، فلما فسد اللسان وكثرت العجم [...] احتاج المتأخرون إلى إظهار ما انطوى عليه كتاب الله تعالى من غرائب التراكيب، وانزع المعاني، وإبراز النكت البيانية، حتى يدرك ذلك من لم تكن في طبعه، ويكتسبها من لم تكن نشأته عليها" (أبو حيان الأندلسي، 1420هـ، ج.1).

وقد زادت الحاجة إلى علم النحو في كتب التفسير بعدما استتب الأمر لمرحلة التفسير بالرأي، وهي المرحلة التي نزع فيها بعض المفسرين إلى الاجتهاد بأرائهم، ومعلوم أن الاجتهاد بالرأي في التفسير إنما يقع في مسائل التأويل التي يكون أكثر الاحتجاج فيها باللغة والنحو والبلاغة من خلال النظر في كلام العرب. أما التفاسير المعتمدة على المأثور فقد جاءت خالية من النظر اللغوي والبلاغي إلا ما كان من إشارات قليلة عابرة لدى بعضهم؛ وذلك لأنها تكتفي بإيراد المنقول من صحيح الرواية.

ولما ظهرت كتب "معاني القرآن" استطاعت بمبادرتها إلى الاجتهاد في التفسير اللغوي أن تمثل "البداية لنشأة التفسير الفني والتفسير بالرأي الذي يعمد مباشرة إلى النص لفهمه" (رفيدة، 1990، ص.148). ومنهج النحويين في كتب "معاني القرآن" قائم على الجرأة في تفسير كلمات القرآن وتراكيبه، والاستدلال بها، والاستنباط منها، والقياس عليها، وبسلوكهم هذا يتبين أنهم هم الذين شقوا الطريق للتفسير بالرأي (رفيدة، 1990، ص.550)، وذلك من حيث عمدوا إلى تثوير مسائل النحو واللغة، فصارت، لمن جاء بعدهم، مطيةً للاجتهاد وإعمال النظر والتأويل.

والتفسير بالرأي كما بيّن العلماء نوعان: محمود ومذموم؛ أما الأول فتمثله تفاسير أهل الرأي الموقّق بين المأثور الصحيح وبين آرائهم العلمية المعتدلة، وأما الثاني فتمثله تفاسير أهل الأهواء والبدع (الزرقاني، 1995، ج.2، ص.30)، من أصحاب الفرق الإسلامية، لأنهم "لم يؤلفوها إلا لتأييد أهوائهم، أو الانتصار لمذاويهم ومواجيدهم، من ذلك تفاسير المعتزلة والمتصوفة والباطنية" (صالح، 1969، ص.293).

ولئن بدا في وسم التفاسير التي احتج أصحابها بالنحو واللغة بسمه "التفسير بالرأي" ما يشي بدمهم من حيث يُظنُّ فيهم القول في كلام الله بما لا يصح، فما أحرانا بالتنويه أنهم "كانوا حريصين كل الحرص على ربط التفسير اللغوي والأسلوبى بالمأثور عن الرسول الكريم وصحابته. ففي كتبهم إشارات غنية، وعبارات مطوّلة توضّح مدى التزامهم هذا الأثر وتقيّداهم به، وتعبّر عن إيمانهم العميق بمراميه واتجاهاته" (الصغير، 2001، ص.ص 25-26). ونضيف إليه أنهم باجتهاداتهم اللغوية تركوا أثرا كبيرا في تطوير هذا العلم الجليل، وفي ترقية مراحلها، ومن دون هذا الأثر ما كان لعلم التفسير أن يبلغ ما بلغ من مراتب النضج والترقي عبر مسيرة قرون من المدارس والتأليف. والناظر في حركة الكتابة في التفسير يجد أن الحاجة إلى اللغة والنحو والإعراب إنما ظهرت في كتب التفسير لجملة من الأسباب نذكر منها ما يلي:

- ضعف سليقة البيان العربي، لكثرة الوافدين على بلاد الإسلام من الأعاجم، وهو ما حمل أهل التفسير على تأسيس المعاني بالنظر في مسائل النحو واللغة، من حيث "هو طريق فهم النص ووسيلة المفسرين -مهما كان طابعهم الغالب- لأنه بديل السليقة اللغوية التي كان يتمتع بها المفسرون الأوائل قبل فساد السلائق" (رفيدة، 1990، ص.552).
- الانتصار لرأي المذهب لدى المفسرين من أصحاب الفرق، أولئك الذين جعلوا مسائل اللغة والنحو والإعراب في خدمة معتقداتهم؛ "فذهبوا بالتفسير بعيدا، وذهبوا بالإعراب بعيدا أيضا لكي يناصروا أصولهم الكلامية غير ناظرين إلى أصول النحو وقواعد الإعراب" (ياقوت، 1983، ص.ص 189-190). ويشير الدارسون إلى أن أشهر المفسرين المتوسلين باللغة والنحو في الانتصار لمذاهبهم (ياقوت، 1983، ص.ص 191-204): أبو علي الجبائي (ت.303هـ)، والقاضي عبد الجبار (ت.415هـ)، وجار الله الزمخشري (ت.538هـ) من المعتزلة، وأبو محمد التستري (ت.283هـ)، وأبو عبد الرحمن السلمي (ت.412هـ)، والسهروردي (ت.586هـ) من الصوفية، أما تفاسير الشيعة ففيها "التأويل البعيد من ناحية المعاني والمغالاة في الرمز، ولكن قلما يتعرّض المفسر لتأويل في إعراب أو لإشكال نحوي" (ياقوت، 1983، ص.205).
- والميل إلى الاشتغال بتأويل نصوص القرآن، وإلى تثوير معانيها، وتقليب وجوهها، لا سيما لدى أكثر المفسرين المتأخرين الذين لا يكتفون بالتفسير الأثري المنقول؛ وهذا في ظل اعتقادهم أن عبارات القرآن لا توزد معانيها على شاكلة واحدة؛ ففيها الظاهر الذي تقوم عليه التلاوة، وفيها الباطن الذي يوقّف عليه بالتأويل والاستنباط. ووسيلة ذلك النظر في اللغة والنحو والإعراب. ومن أقوال السلف التي استأنس بها المفسرون<sup>4</sup> في مسلكهم هذا (السيوطي، 2008، ص.778):
- قول ابن عباس رضي الله عنه: "إن القرآن ذو شجون وفنون، وظهور وبطون، لا تنقضي عجائبه، ولا تُبَلِّغ غايته، فمن أوغل فيه برفق نجا، ومن أوغل فيه بعنف هوى".
- وقول أبي الدرداء رضي الله عنه: "لا يفقه الرجل كلّ الفقه حتى يجعل للقرآن وجوها".
- وقول ابن مسعود رضي الله عنه: "من أراد علم الأولين وعلم الآخرين فليثور القرآن".

ومن العلماء من يرى وجوب الغوص في معاني القرآن، بل يَعُدُّه، في كتب التفسير، مناط الاجتهاد، ومحل التفاوت في الأفهام والمدارك؛ قال أبو حامد الغزالي يردُّ على من يكتفي بظاهر التفسير: "من زعم أن لا مبنى للقرآن إلا ما ترجمه ظاهر التفسير، فهو مخبر عن حدِّ نفسه، وهو مصيب في الإخبار عن نفسه، ولكنه مخطئ في الحكم بردِّ الخلق كافةً إلى درجته التي هي حدُّه ومحطُّه، بل الأخبار والآثار تدل على أن المعاني فيها متسع لأرباب الفهم" (أبو حامد الغزالي، د.ت، ص.ص 321-322).

وأكثر المفسرين المتأخرين، بدءًا من ابن جرير الطبري (ت.310هـ)، أقاموا تفاسيرهم على هذا النهج المؤسَّس على النظر والاجتهاد والمتوسِّل باللغة والنحو والإعراب في تثوير معاني القرآن، وفي الكشف عمَّا تنطوي عليه نصوصه من وجوه، ومغازٍ، وغايات. وإن كانوا يتفاوتون في درجة اهتمامهم بقضايا النحو والإعراب، ويختلفون في منهجية التعامل معها؛ هل تكون باعتماد أدوات التحليل الصوري، أم باعتماد التحليل الوظيفي. وسنأتي على مدارس هذا الموضوع ومناقشته في المبحث الموالي.

ويمكننا، بنظرة استقرائية عجلَى، أن نخلص إلى أن كتب التفسير -من حيث مدى اشتغالها بالنحو- تتوزع على ثلاثة أصناف:

- صنف لا تتعرَّض كتبه للنحو إلا في القليل النادر إما بسبب اقتصارها على المنقول من أحاديث الرسول (ﷺ)، ومن أقوال الصحابة والتابعين؛ وهذا الصنف تمثله تفاسير التابعين كعطاء بن مسلم الخراساني (ت.135هـ)، وسليمان بن مقاتل (ت.150هـ)، وشعبة بن الحجاج (ت.160هـ)، ومن انتحى منحاهم في الالتزام بالتفسير الأثري من المتأخرين كأبي الليث السمرقندي (ت.373هـ)، وابن كثير (ت.774هـ)، والسيوطي (ت.911هـ)، وإما بسبب انشغالها بأهداف إصلاحية تتفاعل مع القرآن في سياق المعطيات الجديدة لواقع الناس، بحيث لا ترى إلى النحو حاجة فيما تقدّمه من قراءات معاصرة؛ مثل بعض كتب التفسير الحديثة كتفسير "المنار" لمحمد عبده (1849-1905) ومحمد رشيد رضا (1865-1935)، وتفسير "محاسن التأويل" لجمال الدين القاسمي (1866-1914)، وتفسير "في ظلال القرآن" لسيد قطب (1906-1966).

- وصنف ثانٍ يتوسع في أبواب النحو ومسائله بما يفيض عن حاجة الكشف عن المعنى؛ وذلك لأن تدارس النحو، لدى مؤلفي هذا الصنف من التفاسير، هو مجال تخصصهم وبراعتهم، ولأنهم يطلبون الخوض في قضايا النحو ومشكلاته في ذاتها، أو للاحتجاج بها للقراءات، وخير ما يمثل هذا الصنف كتب التفسير الأولى، تلك التي تتفق في وسم تفاسيرها بـ "معاني القرآن"، و"إعراب القرآن"؛ ومن أشهر مؤلفيها: قطرب (ت.206هـ)، والفراء (ت.207هـ)، والأخفش (ت.215هـ)، والرّجاج (ت.311هـ).

- وأما الصنف الثالث فيهتم بالنحو وبمسائله، ويتعرض لوجوه الإعراب فيه معترفاً بفضله في خدمة التفسير على قدر ما يعين في كشف مراد الآية، أو يعضد وجهها مختاراً من وجوهها التفسيرية؛ وخير ما يمثل هذا الصنف كتب التفسير المرجلة ما بعد "معاني القرآن"، وهي المرجلة التي "تمتاز في مجموع رجالها بأصالة المنهج اللغوي في التفسير والتطور به إلى مداه [...] كما تمتاز بأن كثيراً من رجالها هم من أئمة النحو" (رفيدة، 1990، ص.564)، كالطبري، والرماني (ت.384هـ)، وأبي العباس المهدوي (ت.440هـ)، والزمخشري، وأبي حيان الأندلسي. ومع ذلك فإن هؤلاء المفسرين المحتفين بالنحو في تفسير كتاب الله ليسوا على منهج واحد في استثمار النحو؛ ومن يطالع على نصوصهم يجدهم يتوزعون على فريقين اثنين، وهما الفريقان اللذان يسعى هذا البحث إلى مدارس موضوعه في ضوء المقارنة بينهما.

أحد الفريقين يأخذ كفايته من النحو من أجل أن يستخدمه استخداماً وظيفياً يسعى به إلى الكشف عن مختلف وجوه المعاني وخصوصيات التعبير في تفسير أي القرآن، مثلما سنبينه في المبحث الموالي. وخير ما يعرض جهود هذا الفريق طائفة من كتب التفسير؛ نذكر منها "الكشاف" للزمخشري، و"البحر المحيط" لأبي حيان الأندلسي، و"التفسير القيم" لابن قيم الجوزية (ت.751هـ)، و"الدر المصون" للسمين الحلبي (ت.756هـ)، وقد نضيف إليها من تفاسير المحدثين: "التحرير والتنوير" للطاهر بن عاشور (1879-1973)، و"التفسير البياني" لعائشة بنت الشاطئ (1913-1998)، و"على طريق التفسير البياني" لمحمد فاضل السامرائي (1933، -).

أما الفريق الآخر فيكتفي، من النحو، ببيان بعض وجوه الإعراب التي تحتملها الآيات، ولا يتعرض لما يشي بخدمة النحو والإعراب للمعاني إلا ما كان من شذرات قليلة هنا وهناك؛ نجد ذلك في كثير من كتب التفسير، كـ"جامع البيان" للطبري (ت.310هـ)، و"بحر العلوم" للسمرقندي (ت.373هـ)، و"مدارك التنزيل" للنسفي (ت.710هـ)، و"تفسير الجلالين" لجلال الدين السيوطي (ت.911هـ) وجلال الدين المحلي (ت.864هـ)، و"أنوار التنزيل وأسرار التأويل" للبيضاوي (ت.685هـ)، و"فتح القدير" للشوكاني (ت.1250هـ)، و"تفسير القرآن العظيم" لابن كثير (ت.774هـ). ونضيف إليها تفاسير (معاني القرآن وإعرابه) التي على الرغم من إفاضتها في التعرض لمسائل النحو والإعراب إلا أنها تكتفي منها بما يتناول نماذج البنى والألفاظ وصورها، ولا تتعرض لما يتصل فيها بالمعاني والأساليب إلا في القليل النادر. مع أن النحو علم لا يمكن أن لقوانينه أن تؤدي وظائفها إلا فيما يُبين عن معاني الملفوظات، إن في حالاتها الفردية أو في سياقاتها التركيبية، "بل إن مهمته هي أعمق وأبعد مدى حين تمتد إلى مدارس النصوص بحثاً عن منهج اللغة وطرائقها في التعبير" (بن علي، 2022، ص.32)، ولعل أفضل نموذج لبيان مدى أثر النحو في تحليل النصوص وتأويلها هو ميدان التفسير.

(يتبع)

## - الملاحظات

<sup>1</sup> الواقع أن مبدأ الدراسة الصورية نجده معتمدا كذلك في نظرية النحو التوليدي التحويلي التي ثار فيها تشومسكي على كثير من الطروحات البنوية ليُقَدِّم نموذجا متميزا في الدراسة الصورية لبنى اللغات، غير أن نظريته تُبدي، في اهتمامها بالبنية، توجهها خاصا تستمده من تبنيها للدراسات اللسانية العقلية متجاوزةً غرض الوصف والتصنيف لظواهر اللغة إلى الاحتفاء بتفسيرها من خلال النظر في العمليات الذهنية المنتجة لتراكيبها النحوية.

<sup>2</sup> يعتمد هذا المنهج على التحليل بوصفه إجراءً لسانيا يتجه إلى تجزيء الملفوظ إلى جمل، وتراكيب، ووحدات دالة، وصولا إلى الوحدات النهائية، وهي الفونيمات (الحروف)، وسمة التحليل ههنا أنه يقع على الملفوظ نزولا من أعلى إلى أسفل. وقد يصل التحليل لدى بعض التوجهات اللسانية الحديثة إلى مستوى أدنى من الوحدات الدالة (المونيمات)، وهو ما يتعلق بالسمات المعنوية (Sèmes) التي يتألف منها المعنى المعجمي للمونيم الواحد (ويسمى بالتحليل المعني-Analyse sémique)، وإلى مستوى أدنى من مستوى الفونيمات، وهو ما يتعلق بصفات الصوتية التمييزية، (ويسمى بالتحليل الفونولوجي-Analyse phonologique).

<sup>3</sup> تبرز معالم المقاربة الوظيفية التي يقدمها تمام حسان في "نظرية القرائن" في سعيه إلى بيان جوانب القصور في الدراسة الشكلية لقضايا النحو والإعراب، وفي دعوته إلى الاهتمام بمعاني الأساليب، وفي توجيهه القرائن بالسياق، وبوجوه استعمالاته المختلفة وأغراضه.

<sup>4</sup> قد ندرج، أيضا، ضمن هذه الطائفة من المفسرين أولئك اللذين تبنوا الذود عن القرآن ولغة القرآن، واحتفوا بقضية الردّ على أصحاب المطاعن والشبهات؛ كالجاحظ في البيان والتبيين، وابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن، وإن كان أكثر اجتهاداتهم في التفسير في مجال البلاغة لا في مجال النحو والإعراب.



## - المراجع

### \* المراجع باللغة العربية

1. الأنباري، ك. (1961). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. مطبعة السعادة.
2. الأندلسي، أ. ح. (1999). البحر المحيط. دار الفكر. الجزء 1.
3. الإستراباذي، ر. (1985). شرح الكافية في النحو لابن الحاجب. دار الكتب العلمية. الجزء 1.
4. بن علي، س. (2022). التفسير النحوي للقرآن الكريم عند الزمخشري. الطبعة 1. دار الكتب العلمية.
5. الجرجاني، ع. ق. (2002). دلائل الإعجاز. المكتبة العصرية.
6. جمال الدين، م. (دون تاريخ). بحث النحوي عند الأصوليين. دار الهجرة.
7. حسان، ت. (2000). البيان في روائع القرآن الكريم: دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني. الطبعة 2. عالم الكتب.
8. الدريني، م. ف. (1997). المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي. الطبعة 2. مؤسسة الرسالة.
9. رفيدة، إ. ع. (1990). النحو وكتب التفسير. الدار الجماهيرية.
10. الزرقاني. (1995). مناهل العرفان في علوم القرآن. الطبعة 1. دار الكتاب العربي. الجزء 2.
11. الزركشي. (1992). البحر المحيط في أصول الفقه. الطبعة 2. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. الجزء 2.
12. السامرائي، م. ف. (2014). النحو العربي أحكام ومعان. الطبعة 1. دار ابن كثير. الجزء 1.
13. السيوطي. (2008). الإتقان في علوم القرآن. الطبعة 1. مؤسسة الرسالة ناشرون.
14. الشاطبي، أ. إ. (دون تاريخ). الموافقات. دار الكتب العلمي. الجزء 2.
15. صالح، ص. (1969). مباحث في علوم القرآن. الطبعة 6. دار العلم.
16. الصبان، م. ع. (1900). حاشية الصبّان على شرح الأشموني. دار إحياء الكتب العربية. الجزء 1.
17. الصغير، م. أ. (2001). الأدوات النحوية في كتب التفسير. الطبعة 1. دار الفكر.
18. العكبري، أ. الب. (دون تاريخ). التبيان في إعراب القرآن. عيسى البابي الحلبي وشركاه. الجزء 1.
19. الغزالي، أ. ح. (دون تاريخ). إحياء علوم الدين. دار المعرفة.
20. القزويني. (دون تاريخ). الإيضاح: شرح مختصر المفتاح. [الناشر غير معروف].

21. المتوكل، أ. (1989). *اللسانيات الوظيفية مدخل نظري*. منشورات عكاظ.
22. مكتب تنسيق التعريب. (2002). *المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات*. سلسلة المعاجم الموحدة (رقم 1).
23. —. (2006). *المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد*. دار الأمان.
24. مصلوح، س. (2004). *في اللسانيات العربية المعاصرة: دراسات مثاقفات*. الطبعة 1. عالم الكتب.
25. موان، ج. (1982). *علم اللغة في القرن العشرين*. [الناشر غير معروف].
26. ياقوت، أ. س. (1983). *ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم*. ديوان المطبوعات الجامعية.

### \* المراجع باللغة الأجنبية

27. Benveniste, E. (1995). *Problèmes de linguistique générale*. Vol.2, Gallimard.
28. Ducrot, O. (1984). *Le dire et le dit*. Les éditions de minuit.
29. Dubois, J., et al. (2007). *Linguistique et sciences du langage : Grand dictionnaire*. Larousse.
30. Eluerd, R. (1987). *Pour aborder la linguistique* (vol.1, 5e éd.). Les éditions ESF.

### Romanization of Arabic Bibliography

1. al-Anbārī, K. (1961). *al-Inṣāf fi Masā'il al-Khilāf bayn al-Naḥwiyyīn al-Baṣriyyīn wa-al-Kūfiyyīn*. Maṭba'at al-Sa'ādah.
2. al-Andalusī, A. Ḥ. (1999). *al-Baḥr al-Muḥiṭ*. Dār al-Fikr. al-juz'1.
3. al-Istarābādhi, R. (1985). *Sharḥ al-Kāfiyah fi al-Naḥw li-ibn al-Ḥājib*. Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah. al-juz'1.
4. ibn 'Alī, S. (2022). *al-Tafsīr al-Naḥwī li-al-Qur'ān al-Karīm 'ind al-Zamakhsharī*. al-ṭab'ah1. Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.
5. al-Jurjānī, 'A. Q. (2002). *Dalā'il al-I'jāz*. al-Maktabah al-'Aṣriyyah.
6. Jamāl al-Dīn, M. (dūn tārikh). *Baḥth al-Naḥwī 'ind al-Uṣūliyyīn*. Dār al-Hijrah.

7. Ḥassān, T. (2000). al-Bayān fī Rawā'i' al-Qur'ān al-Karīm: Dirāsah Lughawīyah wa-Aslūbiyah li-al-Naṣṣ al-Qur'ānī. al-ṭab'ah2. 'Ālam al-Kutub.
8. al-Dirīnī, M. F. (1997). al-Manāhij al-Uṣūliyah fī al-Ijtihād bi-al-Ra'y fī al-Tashrī' al-Islāmī. al-ṭab'ah2. Mu'assasat al-Risālah.
9. Rufaydah, I. 'A. (1990). al-Naḥw wa-Kutub al-Tafsīr. al-Dār al-Jamāhīriyah.
10. al-Zurqānī. (1995). Manāhil al-'Irfān fī 'Ulūm al-Qur'ān. al-ṭab'ah1. Dār al-Kitāb al-'Arabī. al-juz'2.
11. al-Zarkashī. (1992). al-Baḥr al-Muḥīṭ fī Uṣūl al-Fiqh. al-ṭab'ah2. Wizārat al-Awqāf wa-al-Shu'ūn al-Islāmiyah. al-juz'2.
12. al-Sāmarā'ī, M. F. (2014). al-Naḥw al-'Arabī Aḥkām wa-Ma'ānī. al-ṭab'ah1. Dār ibn Kathīr. al-juz'1.
13. al-Suyūṭī. (2008). al-Itqān fī 'Ulūm al-Qur'ān. al-ṭab'ah1. Mu'assasat al-Risālah Nāshirūn.
14. al-Shāḥibī, A. I. (dūn tārikh). al-Muwāfaqāt. Dār al-Kutub al-'Ilmiyah. al-juz'2.
15. Ṣāliḥ, Ṣ. (1969). Mabāḥith fī 'Ulūm al-Qur'ān. al-ṭab'ah6. Dār al-'Ilm.
16. al-Ṣabbān, M. 'A. (1900). Ḥāshiyat al-Ṣabbān 'alā Sharḥ al-Ashmūnī. Dār Iḥyā' al-Kutub al-'Arabiyyah. al-juz'1.
17. al-Ṣaghīr, M. 'A. (2001). al-Adawāt al-Naḥwiyyah fī Kutub al-Tafsīr. al-ṭab'ah1. Dār al-Fikr.
18. al-'Akbarī, A. al-B. (dūn tārikh). al-Tibyān fī l'rāb al-Qur'ān. 'Īsā al-Bābī al-Ḥalabī wa-Shurakā'uh. al-juz'1.
19. al-Ghazālī, A. Ḥ. (dūn tārikh). Iḥyā' 'Ulūm al-Dīn. Dār al-Ma'rīfah.
20. al-Qazwīnī. (dūn tārikh). al-Īdāḥ: Sharḥ Mukhtaṣar al-Miftāḥ. [al-Nāshir għayr ma'rūf].
21. al-Mutawakkil, 'A. (1989). al-Lisāniyyāt al-Waḥfiyyah Madkhal Naẓarī. Manshūrāt 'Ukāz.
22. Maktab Tansīq al-Ta'rib. (2002). al-Mu'jam al-Muwaḥḥad li-Muṣṭalahāt al-Lisāniyyāt. Silsilat al-Ma'ājim al-Muwaḥḥadah (raqm 1).

23. \_\_\_\_\_. (2006). *al-Manḥá al-Waẓīfī fī al-Fīkr al-Lughawī al-‘Arabī: al-Uṣūl wa-al-Imtidād*. Dār al-Amān.
24. Maṣlūḥ, S. (2004). *fī al-Lisāniyyāt al-‘Arabiyyah al-Mu‘āṣirah: Dirāsāt Mithāqafāt*. al-ṭab‘ah 1. ‘Ālam al-Kutub.
25. Mūnān, J. (1982). *‘Ilm al-Lughah fī al-Qarn al-‘Ishrīn*. [al-Nāshir għayr ma‘rūf].
26. Yāqūt, A. S. (1983). *Zāhirat al-‘rāb fī al-Naḥw al-‘Arabī wa-Taṭbīquhā fī al-Qur’ān al-Karīm*. Dīwān al-Maṭbū‘āt al-Jāmi‘iyyah.